مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
MJAES
المجلد السابع العدد الأول 2017
Doi: 10.52113/6/2017-7-1/106 -124

التحديات الاقتصادية للإرهاب و ممكنات تجفيفه
مع إشارة لحالة العراق

مهدي خليل شديد[a]

الملخص

يتناول البحث التحديات الاقتصادية للإرهاب وسبل معالجته من خلال تقديم البرامج والسياسات الاقتصادية التي تساعد في معالجة الفقر والتوزيع العادل للثروة والدخل بين فئات وأفراد المجتمع ، ولاسيما بعد زيادة حدة الإرهاب بعد أحداث 11 ايلول 2001 .على أن البحث استنتج إمكانية تجنب الإرهاب باستخدام المتغيرات الاقتصادية على أساس أن كلا من الإرهاب والاقتصاد إنما يعبران ضمنا عن السلوك الإنساني مع خصوصية كلٍ منهما ، كما استنتج البحث أن البلدان النفطية أكثر عرضة لطموحات الجماعات الإرهابية لسهولة السيطرة على منابع النفط من جهة وضعف وهشاشة مؤسسات الدولة من جهة أخرى ، إلا أن هذا الاستنتاج لا ينطبق على العراق لان العوامل الحاكمة للإرهاب ترتبط بطبيعة الأوضاع السياسية وعوامل خارجية فضلا عن العوامل الاقتصادية.

المقدمة

على الرغم من صعوبة تحليل العلاقة بين متغيرات عنوان البحث ،إلا أن ديناميكية العلاقة بين المتغيرين الاقتصادي والاجتماعي قائمة ومتجددة منذ أقدم العصور، كما أن كل المتغيرات أعلاه تعبر عن السلوك الإنساني Human Behavioral ، فالاقتصاد يختص بدراسة السلوك الإنساني لإشباع الحاجات Goods المتعددة ضمن موارد محدودة Limited Resources وبالتالي فان هذا السلوك يمثل سبباً ونتيجة في آن واحد ، على أن ولادة الإنسان ككائن حي في ظل عدد لا متناهٍ من المتغيرات التي تحكم سلوكه ، يتولد عن تفاعله معها ما هو ايجابي وما هو سلبي ، وتبعا لطبيعة البيئة التي يولد فيها هو والمتغيرات الحاكمة له ، فقد يولد الإنسان في بيئة شريرة ينتج عن تفاعله معها خلق الكراهية ، أو قد يولد في بيئة مفعمة بالحب والسلام ينتج عن تفاعله معها حب الآخرين. وقد يتولد عن ذلك التفاعل سلوك آخر يقوض التفاعل الايجابي مع الحياة وينتج عنه قتل **الآخرين تحت أسباب مختلفة منها ما يتعلق بالانتماء** أو العرق أو الدين أو غير ذلك . كل ذلك سيغذي بشكل او بآخر البيئات الفاسدة التي تحاول التجاوز على المال العام وبالتالي تهديد المصالح العليا للبلد وتقويض فكرتي

a المدرس الدكتور ،كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل

العقد والتضامن الاجتماعيين . وبقدر تعلق الأمر بالعراق فقد تميز بدخوله حروباً متعددة أدت إلـى اخـتلالات اقتصـادية عميقـة داخـل الاقتصـاد العراقـي أسـهمت بشكل مباشر او غير مباشر فـي انخفاضـات مطلقـة ونسـبية فـي نمـو النـاتج المحلـي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد منه وارتفاع معدلات البطالـة والفسـاد وشـيوع ثقافـة مغلوطـة تتمثـل فـي التجاوز على المال العام وبالتالي الإسهام بجدية في نمو ظـاهرة الإرهـاب فضـلا عـن عوامـل خارجيـة متمثلة بعوامل أيديولوجية وفكرية وعقائدية وبيئية.

اولا - فرضية البحث

تؤدي العوامل الاقتصـادية دورا مميزا فـي خلق البيئـات الحاضـنة أو الطـاردة للإرهـاب فضـلا عن عوامل أخرى.

ثانيا - هدف البحث

يهدف البحث إلى ما يأتي :

1- تحديد دور العوامل الاقتصادية في خلق البيئـات الملائمة للإرهاب وبالتالي تجنها .

2- تحليل طبيعة السلوك الإنسـاني المتعلـق بإشـباع حاجاته من جهة وسلوكه العنيف من جهة أخرى .

3- بيــان طبيعــة العلاقــة نظريــا وعمليــا بــين المتغيرات الحاكمة للسلوك الإنساني .

4- فهـم واسـتيعاب ظـاهرة الإرهـاب مـن الناحيـة الاقتصادية في العراق.

5- التوصل الى استنتاجات محددة بشأن العلاقة بين المتغيرات الحاكمة لاتجاه البحث .

ثالثا - مشكلة البحث

شيوع ظاهرة الإرهاب في العقد الأخير من القـرن الماضـي وبدايـة العقـد الأول مـن الألفيـة الجديدة بصورة متسارعة، على الرغم من قدمها تستلزم دراسة معمقة لهذه الظـاهرة علـى الأقل من الناحيــة الاقتصــادية، علــى أســاس أن كــلا مــن الإرهـاب وإشباع الحاجات المختلفة إنما يعبران عن سلوك الإنسان ككائن حي قادر على التفاعل مـع الآخـرين، علـى أن هـذا السـلوك متغيـر بـين الحين والآخر مما يقود إلى صعوبة تحديد وتحليل جدلية العلاقة بين تلك المتغيرات .

رابعا - سلوب البحث

اعتمــد البحــث الأســلوبين الاســتقرائي والاستنباطي في تحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث .

خامسا - هيكلية البحث

قسـم البحـث علـى مبحثـين؛ الأول تحـت عنوان الإرهاب المفهوم والأسباب، والثـاني تحليل طبيعــة العلاقــة بــين المتغيــرات الاقتصــادية والإرهاب، وخُتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول

الارهاب (المفهوم والاسباب)

شـكل الإرهـاب تحـدياً مهمـاً فـي العصـر الحديث للعديد من البلدان ، النامية او المتقدمة ، مع

وجود تفاوت واضح في الأسباب المؤدية إلى نشوئه من جهة والى النتائج المترتبة عليه من جهة أخرى ولعوامل متعددة منها ما هو اقتصادي او سياسي او إيديولوجي او عقائدي ، ومهما كانت تلك الأسباب او النتائج فانه يقود الى تهديم البنية المجتمعية والاقتصادية والسياسية ويقوض النمو والتنمية ويزعزع عوامل الاستقرار الاقتصادي بسبب توجيه الموارد الاقتصادية النادرة في خدمة المجهود الحربي لمكافحة الإرهاب والتعويضات الاجتماعية الناشئة عن حدوثه .

1-1- مفهوم الإرهاب

من الصعوبة وضع مفهوم محدد للإرهاب بسبب ارتباطه بإشكاليات متعددة منها ما هو نظري او منهجي او موضوعي او معرفي ، مما يعني بالنتيجة اختلاف المفاهيم والرؤى لهذا المفهوم(فرغلي هارون، 2006 : 20) . وعلى العموم هناك مفاهيم متعددة للإرهاب ، وأقدمها يمكن إرجاعه إلى قدم فكرة الدولة ونشوئها ، ووجود قوى معارضة لوجودها ، فالإرهاب هو استعمال العنف او التهديد باستعماله ضد الأفراد والجماعات او الدولة بغية تحقيق هدف غير مشروع يؤثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة التي اقرها المجتمع(محمود حمدي زقزوق ، 2003 : 104) .

لم يكن مفهوم الإرهاب واسع الانتشار بالوضوح الذي نراه اليوم ، وكان يقتصر على الجماعات المسلحة التي عادة ما تكون معارضة للسلطة أو النظام الحاكم في بلد ما ، أو قد يوصف بها بعض الأشخاص .وكمصطلح اخذ بالاتساع دوليا .وعليه فمفهوم الإرهاب واسع ومتعدد ، ويمكن إيجازه بأنه استخدام العنف ضد المدنيين العزّل من اجل الوصول إلى مكاسب سياسية أو اجتماعية أو دينية معينة . وقد يطلق أيضا على العنف الذي يستهدف السلطة الشرعية المنتخبة (عباس فرج الله ، على الموقع الالكتروني : http:// www madarik. Org. htm) .

ويعتقد الباحث بأن الإرهاب احد سمات العصر الحديث ، يستمد جذوره من رواسب الماضي وإرهاصات الحاضر وبما يؤدي إلى تدمير البنى التحتية للمستقبل عبر الصدام المسلح الذي يقوض العقد الاجتماعي الذي بني عليه النظام الديمقراطي الحديث، الأمر الذي يجعل المناخ الاستثماري والاستهلاكي متشائماً مما يوفر بيئة غير مواتية للنمو والتنمية ويفكك العلاقة التشابكية والترابطية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة. الإرهاب – سلوكا - ناتج عن انفعال معين يرتبط بشكل مباشر بشخصية الفرد الذي يمارس هذا الفعل أو هذا السلوك ، ودوافعه قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية . ويرى أتباع المدرسة السلوكية (أتباع واتسون Watson) أن السلوك أيا كان ، ومنه سلوك العنف (Warmth) هو نتاج التعلم واكتساب الخبرات ، وبذلك توجد دوافع معينة تعمل كمنبهات للاستجابة إلى السلوك العدواني والعنيف بدافع عوامل الفقر والبطالة والتسلط والكبت بشتى أنواعه . وترى مدرسة التحليل النفسي

(فرويد وتلامذتـه) ، ان هنـاك دوافـع لا شعوريه للأفعال عند الإنسان ، فقد أكد فرويد أن محتويـات اللاشـعور الدقيقـة التـي تـدفع الفـرد إلـى القيام بسلوك معين حتى من دون أن يعي مصدر هذه الدوافع، وان هذا الشعور يقوم على مبدأ اللذة وتتحكم فيه غريزة الموت أو العدوانية ، والضمير وحده يمارس الرقابة على هذا الشعور(عباس فرج الله ، على الموقع الالكتروني : http:// www . (madarik. Org. htm

إن الرقابة هذه تتأثر بعوامل متعددة منها ما هو اقتصادي أو سياسي او او ثقافي او ديني او بيئي، ويؤدي الزمن دورا مهما في فاعلية عامل دون آخر أو فاعلية كل العوامل مجتمعة ، فشيوع الفقر وعدم العدالة في توزيع الثروة وارتفاع معدلات البطالة تشكل أسباباً مهمة لتشكل العنف المسلح وبالتالي خلق الإرهاب، اما بالنسبة للعوامل السياسية ، فوجود الصراعات السياسية والحروب والحكم الشمولي إنما هي انعكاسات مهمة لغياب الضمير الرقابي الذي سيقود بشكل أو بآخر إلى غياب الخطاب السياسي العقلاني المبني على أسس منطقية وعلمية تدعو إلى نبذ الخلافات وتجاوز آثار الحروب والصراعات والتغني بأمجاد الانتصارات المزعومة ، كما ان وجود العصبية القبلية والنظم الاجتماعية التي لا تحاكي تطورات العصر والاستفادة من تجارب الآخرين إنما تعني ضمنا غياب الضمير الرقابي أيضا .أما دور العوامل الدينية ، فيتضح جليا من خلال الفهم المغلوط للدين نفسه وتفسيره تفسيرا أحادي الجانب بما يعزز وجود ودور فئة على حساب فئة أخرى مما يخلق فهماً طائفياً معيّناً على حساب الدين والمجتمع .

2-1- أهم الأسباب المؤدية إلى نشوء الإرهاب

لقد حددت اللجنة الخاصة للإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة في 29-11-1979 أسبابا سياسية واقتصادية واجتماعية للإرهاب تتلخص في سيطرة دولة على دولة أخرى واستخدام القوة ضد البلدان الضعيفة وممارسة القمع والتهجير وعدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي ، الاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للبلدان النامية، انتهاك حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتعذيب او السجن او الانتقام ، الجوع ، تدمير البيئة (الهواري محمد : 15-14 . على الموقع الالكتروني (www.alminbr.al- islam. Com.) .على أن الخلايا الإرهابية قد تعمل بشكل منفصل وتلقائي عن بعضها والهدف من ذلك هو توفير عنصر الأمان لها وضمان عدم كشفها ، وقد يكون شخص معين واحد يعرف التفاصيل جميعها عن الخلية وبالتالي يكون حلقة الوصل بين هذه الخلية وبقية الخلايا ، وايديولوجية هذه الخلايا التي تجعلها تعمل بشكل جماعي معا .

(James F. Pastor , 2010 : 63-64)

الأسباب الجديدة للإرهاب تنشأ بشكل عالمي ومنها أسباب الكراهية ، ولكن قوة هذه الأسباب اقل من أسباب نشوء الكراهية سياسيا ،على ان الجرائم المحلية ارتبطت مؤخرا وبشكل كبير بالإرهاب، وحتى الجريمة المنظمة أصبحت أكثر ارتباطا

بالإرهاب (John Richard Tackrah, , 2004 :38) .

الإرهاب لا يعمل بمعزل عن البيئة التي يمكن ان يوجد فيها ، فهو ينشأ منها ويتأثر فيها ، ولاسيما البيئة الاقتصادية ، وهو يستثمر المصادر النادرة والمتاحة فيها واهم تلك الأسباب ما يأتي (البداينة ،2010: 156) :

1- أسباب بنائية : وهذه تتمثل بعدم التوازن السكاني ، والعولمة والحداثة والتحول المجتمعي والحرمان ، كلها تؤثرفي حياة الناس بطريقة يصعب استيعابها .

2- الأسباب المسهلة او المسرعة Accelerator or Vacillator التي تجعل الإرهاب ممكنا او جاذبا ، من دون وجود محركين رئيسين ، مثل ثورة الإعلام والأخبار والاتصالات وتكنولوجيا السلاح وضعف سيطرة الدولة على حدودها .

3- الأسباب الدافعة Motivational Causes ، وهنا يستطيع السياسيون (غالبا) تحريك بعض الأسباب الكامنة لدى الناس لتصبح أعمال عنف مسوَّغة .

4- الأسباب القادحة Triggering Causes ، وهذه تشكل مجموعة الأسباب الظرفية او اللحظية او الاستفزازية او الكوارث السياسية او الأفعال الثأرية التي تشكل بمجموعها أسبابا ونتائجَ للإرهاب في آن واحد .

ويعتقد الباحث بأن للإرهاب أسبابا مختلفة يمكن أن تنجم عن ما يأتي :

1- الشعور بالظلم وعدم المساواة في الحقوق ، فقد يسود شعور معين لدى فئات معينة او جماعة معينة بأنها تعرضت إلى تهميش معين أو تجاوز معين لحقوقها الوطنية والقومية مما يدفعها إلى القيام بعمليات مسلحة بحجة استرداد جزء من تلك الحقوق أو جميعها ، مما يولد صداماً مسلحاً يعبر عنه بالإرهاب .

2- تأثيرات بيئية أو جغرافية أو تاريخية . قد يتولد العنف المسلح نتيجة لوجود بيئة حاضنة للصراع (وجود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ، احتلال أفغانستان من الولايات المتحدة الأمريكية ، الطموحات النووية الإيرانية ، ----- الخ) .

3- أسباب اقتصادية : إن ازدياد معدلات البطالة وانخفاض متوسط دخل الفرد اسباب مهمة تؤدي الى خفض الطلب الكلي وبالتالي حصول الركود الاقتصادي ، مما سيدفع بنسبة كبيرة من السكان إلى حالة الفقر ، وهذا يقود إلى المطالبة بتحسين المستوى المعاشي لإفراد المجتمع ، وفي ظل محدودية الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات ينشأ الشعور بالحاجة إلى التغيير ، الأمر الذي قد يكون في جزء منه مسلحاً ، مما يعني ضمنا وجود الإرهاب .

4- أسباب دينية : قد يتولد عن الفهم المغلوط للدين عنف معين ، وهذا الفهم يتأثر بعوامل متعددة منها ما يتعلق بالمذهب أو المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع أو طبيعة التحولات السياسية والثقافية والاجتماعية . فوجود العولمة

وظهور بعض آلياتها ونتائجها السلبية قاد إلى خلق جزء من العنف والإرهاب .

5- أدتت عصابات المافيا والمخدرات والتهريب دورا مهما في خلق الإرهاب ، ففي كولومبيا ، اذ تنشط عصابات التهريب والمخدرات ، تكثر حالات العنف المسلح بهدف الوصول إلى غايات مادية .

6- أبعاد ايديولوجية : قد تتبنى جماعات معينة بُعدا ايديولوجيا معينا قد لا يتوافق مع الآخرين ، مما يخلق صداماً مسلحاً وعنفاً وقتلاً بين من يعتنقون هذه الايديولوجيا وبين من يرفضونها ، وهذا واضح في حالة طالبان في أفغانستان ومالي مؤخرا .

7- نظام الحكم : إن فرضية توليد الإرهاب في النظم الشمولية اكبر مما هو عليه في النظم اللامركزية أو التي تتبنى النهج الديمقراطي في الوصول إلى السلطة ، وفي كل مجتمع من المجتمعات هناك مجموعات معينة تسعى إلى تحقيق أهداف ومصالح معينة، قد يحصل تناقض بينها ، مما يقوّض العقد الاجتماعي القائم لذلك المجتمع ، وقد يتحوّل هذا التقويض إلى شكل صراع مسلح .

ومقابل الأسباب المؤدية للإرهاب هناك آثار ونتائج متعددة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، تتمثل بارتفاع التكاليف المادية والبشرية وارتفاع معدلات البطالة وازدياد تعويضات وكلف الإجراءات الحكومية لمنع او تقليل الحوادث الإرهابية وبالتالي تركيز الإنفاق على الدفاع والقضايا الأمنية مقابل انخفاضه أو عزوفه عن التوجه على الإنفاق الاستثماري اللازم للنمو والتنمية http://www.gool.com) /search?sourceid=navclient&aq=UTF=8&r12=1RNWN military expenditures + arab world).

3-1- أهم العوامل التي تؤدي إلى تجفيف منابع الإرهاب اقتصاديا

تؤدي العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أدوارا رئيسة لتجفيف منابع الإرهاب، فضلا عن عوامل أخرى تتعلق بالبنية الأيديولوجية العالمية والمحلية، عليه ستكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من الاولويات على المديين المتوسط والقريب لتجفيف منابع الإرهاب .

وفي هذا الإطار يمكن تناول نظريتين لطبيعة العلاقة بين الإرهاب ودوافعه وعلاقة ذلك بالنشاط الاقتصادي والنمو والتنمية. ترى نظرية الضغوط العامة General Strain Theoryالتي ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي ان هناك فصلا بين الأهداف الثقافية (غير القابلة للقياس) والوسائل (الاقتصادية) اللازمة لتحقيقها ، وان انفصام العلاقة بينهما وعدم تحققها يقود في النهاية إلى ضغوط (Strain) تقود في النهاية إلى استخدام الوسائل غير الشرعية لتحقيقها (Bernared,1987: 262-270.) .

وترى نظرية الانومي* Anomie Durkhein Theory أن عدم التوافق بين الظروف الاجتماعية والفرص المتاحة للأفراد في النمو والانجاز والإنتاج داخل المجتمع تقود إلى نشوء سلوكيات منحرفة تجبر الأفراد على ارتكاب أعمال عنف ، ومردّ ذلك ، أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية في المجتمعات في بداية تكونها تكون بسيطة وغير معقدة تنسجم مع المراحل الأولى من التطور والتكوين ، وبعد انتقالها إلى مراحل أكثر تطورا عندئذ تتعقد وتتشابك تلك العلاقات وستقود في النهاية إلى حالة من التشويش في المفاهيم والمعتقدات تنتج عنها صراعات مختلفة وبالتالي يحدث الانومي(Metron .R.K ,2010 : 517- 525) .وبالتالي قد يكون ذلك أسبابا مهمة لنشوء الإرهاب وبذلك فان زيادة معدلات النمو الحقيقي الذي يقود بالنتيجة إلى تخفيض معدلات الفقر على المدى الطويل تؤدي إلى انخفاض العمليات الإرهابية وتحصين المجتمع من الانضمام إلى الجماعات الإرهابية من خلال إتباع سياسات تنموية واجتماعية خاصة بذلك (Kim Crngin- Peter Chalk,2003: 1-2).

تميزت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات العقد الجديد من القرن الحالي بانها عقود التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، اذ تميزت بانهيار الاتحاد السوفيتي وتقسيمه على دول متعددة ذات أنظمة سياسية متباينة مع ما رافق ذلك من حوادث ارهابية تمثلت في احتجاز طلاب إحدى المدارس الروسية واقتحامها من القوات الروسية مع ما رافق ذلك من أحداث دموية ، ووجود التنظيم المسلح في الشيشان وولادة الاتحاد الأوربي ومنظومته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة به ، وظهور الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والعالم (أزمة 2007-2008، أزمة المديونية الخارجية ،أزمة الغذاء العالمي ، تفشي الأمية ---الخ) والتطورات العالمية الكبرى في مجال التكنولوجيا بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص ، وكذلك في مجال الهندسة الوراثية واكتشاف الاستنساخ البشري ، مقابل ذلك كله أصبحت هذه العقود أرضا خصبة لنمو ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني كما حدث في افغانستان والعراق ومصر وسوريا وبشكل يستدعي من الجميع الوقوف أمام هذه الظاهرة لإيجاد السبل والمعالجات الحقيقية لها.

وبناءً على ما تقدم ، يمكن إيجاز أهم الخطوات العملية والنظرية التي قد تسهم في تجفيف او على الأقل تخفيف حدة الإرهاب على المستوى المحلي أو الدولي بما يأتي :

1- تخفيض معدلات الفقر وتحقيق نمو متوازن بين فئات وأفراد المجتمع وتنمية متوازنة على المستوى القطاعي للاقتصاد القومي، لان ذلك سيخفض التوقعات التشاؤمية بالشعور بالظلم والتهميش اللذين يدفعان بشكل أو بآخر إلى نشوء الإرهاب وزيادة معدلاته .

2- التدرج في التنمية والانفتاح على تجارب الآخرين لان التحولات السريعة والمفاجئة تؤدي إلى خلق فجوة بين الواقع والطموح قد

تؤدي في النهاية إلى صراعات معينة يكون في جزء منها إرهاب .

3- استيعاب التحولات الاجتماعية والسياسية على المستوى العالمي بما يؤدي الى ترسيخ قيم المواطنة الحقيقية التي هي الضمانة الأساسية للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة .

4- قد يترتب على التحولات السريعة والمفاجئة اقتصاديا، ولاسيما زيادة الإنفاق الحكومي، زيادة درجة الفساد الاقتصادي والإداري والاجتماعي ، مما يعني ضرورة إيجاد مؤسسات رصينة قادرة على المحافظة على المال العام وتجنب استخدامه في تمويل الإرهاب .

5- قد تقود التحولات الاقتصادية والسياسية السريعة والمفاجئة إلى زيادة معدلات البطالة، ولاسيما بين من هم في سن العمل وغير مؤهلين للفرص الجديدة ، لذلك لابد من إيجاد تشريعات وقوانين اقتصادية قادرة على استيعاب هؤلاء لتجنب انضمامهم الى الجماعات الإرهابية تحت ذريعة توفير فرص العمل .

6- تشريعات وقوانين اقتصادية قادرة على استيعاب هؤلاء لتجنب انضمامهم الى الجماعات الإرهابية تحت ذريعة توفير فرص العمل .

المبحث الثاني

تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والإرهاب

إن ديناميكية العلاقة بين المتغيرين الاقتصادي والاجتماعي متجددة ومستمرة منذ بدء الخليقة، وتجددها واستمرارها ينبعان من سعي بني الإنسان لإشباع حاجاته المختلفة ، ضمن محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة وهذا سيشكل حافزا قويا للمنافسة التي قد تكون في جزء منها منافسة مشروعة وبالتالي تسهم بشكل مباشر في تحقيق النمو والتنمية ، وقد تكون في جزء منها غير مشروعة قد تقود الى تمركز رأس المال بيد فئة قليلة وبالتالي تقود إلى الاحتكار وسوء توزيع الثروة والدخل وضعف النمو والتنمية وما ينجم عن ذلك من تأثيرات اقتصادية واجتماعية قد تقود إلى خلق نزاعات معينة وبالتالي ستكون رافدا من روافد الإرهاب .

1-2- جدلية العلاقة بين العوامل الاقتصادية والإرهاب

إن سعي الإنسان للبقاء ككائن حي قادر على أداء وظائفه الحيوية إنما يهدف إلى إشباع حاجاته المختلفة وتعبر في الوقت نفسه عن طبيعة السلوك الانساني ، وقد يرافق ذلك السعي سلوك سلبي عنيف قائم على نبذ الآخرين وربما الى الصدام معهم . فالولايات المتحدة الأمريكية في بداية نشأتها كانت بلدا زراعيا قائما على علاقات زراعية، وبمرور الزمن تطورت تلك البلاد ليصبح جزؤها الشمالي صناعيا والجنوبي زراعيا ، وتولدت حالة من الصراع بين كلا المنظومتين الزراعية والصناعية قادت الى سلوك عنيف استمر لسنين عديدة نتج عنه عشرات الآلاف من الضحايا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

نتج عنها ما يقارب 60 ألف ضحية إنسانية وتدمير مادي بما يقارب 2 مليار دولار محسوبة بأسعار تلك المدة ومقدرة بتريليونات الدولارات في الوقت الحاضر إذا ما رُجحت بالرقم القياسي الحالي . ومع ذلك كله وعلى الرغم من مآسي الصراع ، شكلت تلك الحرب حافزا لتقدم تنموي اقتصادي واجتماعي هائل أدى إلى تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلد صناعي بعد أن كانت بلدا زراعيا، تولت الولايات المتحدة الامريكية بموجبه عولمة الاقتصاد وقيادة العالم عسكريا وسياسيا وتولد صراع سياسي واقتصادي واجتماعي بينها وبين الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) تحول إلى صراع بين منظومتين فكريتين سياسيتين واقتصاديتين انتهى بإعلان انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990(Peter Howells – Keith Bain,2008:360) .

على ان انهيار الاتحاد السوفيتي كان جزء منه انخفاض معدلات النمو بسالب 6% للمدة1980- 1990 (بول كيندي ، 1993: 294) . وبذلك يتضح دور العوامل الاقتصادية متمثلة بانخفاض النمو التي أدت إلى انهيار منظومة اقتصادية كاملة وفشل نظريتها في النمو والتنمية ، وبالمقابل فقد تسيدت الولايات المتحدة الأمريكية العالم استيرادا وتصديرا وبلغت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية 9.7% من إجمالي الصادرات العالمية بعد ألمانيا التي بلغت10%، و16.8% من اجمالي الواردات العالمية متجاوزة المانيا بمقدار 9% وبناتج محلي يتجاوز 10 ترليون دولار

وبناتج محلي يتجاوز 10 ترليون دولار وبمعدل بطالة لم يتجاوز 5%-6% عام 2000 (Bureau of Economic Analysis, ,2005: Number Pages) ، وبالتالي أصبح هذا الفشل التنموي للاتحاد السوفيتي والنجاح التنموي للولايات المتحدة الامريكية أسبابا مهمة لنشوء الإرهاب وتمدده محليا وعالميا . وفي الالفية الجديدة ، فقد أدت الهجمات الإرهابية في 11 أيلول 2001 إلى تكبيد الولايات المتحدة الامريكية خسائر كبيرة بلغت 83 مليار دولار وفقدانها 1250000 وظيفة في الربع الأخير من العام نفسه، وكان قطاع السياحة والخدمات المالية والسياحية أكثر القطاعات المتضررة ، وفقد قطاع التأمين وحده نحو 50 مليار دولار جراء الهجمات على مركز التجارة الدولية

(http:// 209.239.37 Incidents, Terrorist fatalities ,Terrorist /gtd1/browse. Aspx?what=location injuries.) .

وبمتابعة الإحصاءات أعلاه وبتتبع سلوك الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا من خلال فهم الدورات الاقتصادية ، نجد أنها مع كل ركود اقتصادي تمر به تسعى إلى خلق نزاع في دولة معينة أو انها تدخل نزاعاً بصورة مباشرة مع دولة أخرى لتصدير جزء من مشكلتها الاقتصادية إلى الخارج من جهة ولضمان زيادة الإنفاق من جهة أخرى ، لأنها تؤمن أصلا بفلسفة أن الإنفاق مولّد للنمو . وفي هذا السعي تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في بلدان عديدة كالصومال ولبنان وليبيا

وسوريا حاليا ، نجم عنه خلق الإرهاب في جميع هذه البلدان ، على أن معظم أهداف تلك الحروب اقتصادية تتمثل في السيطرة على مصادر إنتاج الطاقة وضمان الأسواق لتصريف البضائع من جهة وللحصول على المواد الأولية من جهة أخرى فضلا عن عوامل اخرى .

وفي إطار أداء الاقتصاد القومي لوظائفه المختلفة تنشأ علاقات فكرية واقتصادية في جانب منها توافقي و لسبب بسيط يتمثل بأن مخرجات Out-Put قطاع معين يمكن أن تكون مدخلات In-put قطاع آخر، وهذا يعني ضمنا وجود روابط linkage أمامية وخلفية بين تلك المتغيرات ، وفي جانب من تلك العلاقات قد ينشأ تناقض يقود إلى مشاكل معينة ناتجة عن طبيعة علاقات الإنتاج وحدّة المنافسة ومحدودية الموارد فضلا عن عوامل اجتماعية تتمثل بطبيعة العمل في القطاعات المختلفة .

إن الأشخاص الثلاثة الأكثر غنى في العالم يملكون ثروة تفوق مجموع النواتج المحلية الإجمالية لـ 48 بلدا الأكثر فقرا في العالم ، أي نحو 25% من إجمالي دول العالم ، وفي أكثر من 70 دولة صار نصيب الفرد من الدخل أدنى مما كان عليه منذ 20 عاما (فرغلي هارون 2006: 11 - 12) وهناك 300 شركة تمتلك 25% من الموجودات الإنتاجية على مستوى العالم ، وهناك 47 شركة تمتلك اكثر من ثروة 130 بلدا مجتمعين، وان الثروة المشتركة لمجموعة البلدان الاقل نموا البالغ عدد سكانها 600 مليون نسمة لا تتعدى 150 مليار دولار ، و20% من سكان العالم يستحوذون على 80% من الثروة والدخل عالميا (جون زيجلر ، على الموقع الالكتروني :

(www.siyassa.org.eg/ asiyassa/ahram/ 2003/inte1.htm) ، وهذا يعني ضمنا سوء توزيع الثروة والدخل على المستوى العالمي مما يخلق منافسة شديدة في الحصول على الموارد النادرة من جهة ولإدامة هذه الفروقات من جهة أخرى للمحافظة على درجة التصنيف الاقتصادي الذي يمكن أن ينتج عن الفروق أعلاه ،اذا ما لاحظنا في العقود الأخيرة وعلى المستوى العالمي سوء توزيع الثروة والدخل لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، مما يقود بالنتيجة إلى حلقة مفرغة بين الإرهاب والثروة تشكل حافزا قويا لإدامة العنف والإرهاب، وهذا يفسر زيادة حدة الإرهاب في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي وبالتالي تبقى هذه الحلقة مسؤولة على الأقل في المدى المتوسط عن إدامة زخم الإرهاب محليا وعالميا .

وفي الوقت الحاضر ، فان الموجّه لحركة النشاط الاقتصادي هو النظم المالية العابرة للقارات، التي قادت بشكل او بآخر إلى زيادة الهوة بين الدول الغنية والفقيرة ، فتشير الإحصاءات إلى أن فجوة اللامساواة بين أغنى البلدان وأفقرها عام 1820 كانت بواقع 3الى 1 ، أصبحت 11الى 1 عام 1913 ، ثم ازدادت 35 الى 1 عام 1950 ، و 44 إلى 1 عام 1973 ثم قفزت 72 إلى

1عـام 1997 ، و75 إلـى 1 عـام 2000 (James F. ,2010 : 82). ممـا يؤكد مرة أخرى استمرار الحلقة المشار إليها سابقا لضمان استدامة نتائجها وأسبابها .

تشـكل الأزمـات الاقتصـادية التـي تعيشـها بلدان العالم دافعا قويا لنشوء الجماعات الإرهابية ، بسبب ما تخلقه تلك الأزمات من تفاوت في توزيع الـدخول وظهـور الفقـر والحرمـان ، وظهـور جماعـات تحـاول الاسـتحواذ علـى الثـروة بشـتى الأسـاليب والطـرق ، ذلـك كلـه مـدعاة لظهـور جماعـات مسـتعدة للتضـحية بأنفسـها مـن اجـل الـتخلص مـن الواقـع المريـر الـذي تعيشـه داخـل مجتمعاتهـا ، فـالفقر يقـود بالنتيجـة إلـى الإحبـاط واليأس والشعور بالظلم مما قد يؤدي بالإنسان إلى حالـة الانتقـام والتـورط فـي جـرائم إرهابيـة ، وان سوء توزيـع الثروة والدخل والنمو غير المتوازن تفرز قدرا متعاظما من الظلم والكراهية لدى فئات واسعة من المجتمع يدفعها الى حالة من الغضب والنقمة لدى هذه القطاعات قد تدفعه إلى الأعمال الإرهابية (James F. Pastor 2010: 63-64).

إن النفط شكل مؤشرا لخطر وقوع حرب أهليـة لـيس لان المتمـردين يسـتطيعون اسـتغلاله لتمويل أنشطتهم ، بل لان مؤسسات الدولـة المنتجـة للنفط تكون هشة مقارنـة بمثيلاتها من البلدان غير المنتجة للنفط ، كما أن النفط يجعل البلد المالك لـه مطمعـا مهمـا للبلـدان الأخـرى او للجماعـات الإرهابيـة ، والاستنتاج المهم هنـا توزيـع عائدات تلك الموارد بما يضمن العدالة في التوزيع وبالتالي المساهمة في تخفيض الطموحات المادية للجماعات الإرهابية في الاستحواذ السريع على هذه الموارد من جانب ، وسيسعى السياسيون نحو التسابق في تقديم الخدمات من جانب آخر للحصول على المزيد من الأصوات مستقبلا .

(J.D Fearson , 2005 : 384-507) ويكون ذلك أكثر وضوحا في حالة العراق وليبيا وكذلك الحـال فـي سـوريا مـع الأخـذ بالحسـبان الفـروق الجيوسياسية والأيديولوجية بين هذه البلدان .

2-2- تحليل اثر المتغيرات الاقتصادية في نشوء وتجفيف الإرهاب في العراق

كـان العراق قبل ثلاثين عاما يمتلك أكثر من 40 مليار دولار كسيولة نقدية قادرة على بناء العراق بصورة أفضل مما بنيت ماليزيا ، وبمعدل نمو حقيقي قارب 10% ولو استمر الحال على ما هو عليه لوصل العراق إلى ما وصلت إليه اليابان عام 2010 ولانتقل من مربع البلدان النامية ، ولا سيَما انه يمتلك موارد اقتصادية هائلة مكنته من أن يحتل ثالث اكبر احتياطي نفطي عالمي ، وتنوعاً جغرافياً طبيعياً متمثلاً بمناطقه الثلاث، الأمر الذي يشكل دعامة مهمة لقيام التخصص وتقسيم العمل لكل منطقة جغرافية وبالتالي إمكانية قيام التبادل علـى أسـاس التخصـص وتقسـيم العمـل والميـزة النسبية لكل منطقة جغرافية. وفي الحقيقة فان الدعوة إلى التخصص ستعزز الروابط الأمامية Back and Forward linkage والعلاقات الاجتماعية بين سكان هذه المناطق لدوافع متعددة منها ما يتعلق بطبيعة المصالح والأهداف المشتركة

على المديين المتوسط والقصير بما يؤدي إلى تكامل اقتصادي واجتماعي لا انفصام فيه على المدى الطويل . فقد بلغ متوسط دخل الفرد 4083دولار عام 1980 (ما يعادل ثمانية أمثال متوسط دخل الفرد في مصر مثلا) ، وانحدر ذلك المتوسط إلى 627 دولار عام 1991بعد دخول العراق الحرب مع ايران واجتياح الكويت. مقابل ذلك قُدرت مدخرات الحكومة السعودية (أرصدة متراكمة) عام 1990 بنحو 70 مليار دولار ، ولكن إجمالي النفقات التي تحملها الاقتصاد السعودي بسبب الهجوم العراقي على الكويت وما تلاه بلغ 60-80 مليار دولار عام 1992 (جلال أمين ، 2001 : 36).

وهكذا نرى دور العوامل السياسية وأهميتها في خلق أجواء الكراهية والعدوان بين العراق وإيران والعراق والكويت والعراق والسعوديةمن جهة، ومن جهة أخرى كان نتاجها الانخفاض الحاد في متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات الفقر وفقدان الدينار العراقي قوته الشرائية مما أدى ظهور ظاهرة الدولرة فضلا عن تعمق الاختلالات الهيكلية داخل الاقتصاد العراقي من جانب، وارتفاع مديونية السعودية من جانب آخر، على الأقل في ذلك التاريخ .

على العموم أصبح الإرهاب في العراق أكثر وضوحا بعد عام 2003 نتيجة لاحتلال الولايات المتحدة الامريكية العراق، اذ اصدر الحاكم المدني الامريكي بول بريمر قرارا بحل الأجهزة الأمنية وتسريح عديد القوات العراقية مما ادخل البلاد في فراغ امني كبير نتيجة فتح الحدود الخارجية تحت حجة تحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية للعراق مع دول الجوار بعد الحصار الذي فرض على العراق بعد أحداث 1991، مما ادخل العراق في فوضى عارمة أدت الى تخريب البنى التحتية للاقتصاد وتدمير العديد من المنشآت الاقتصادية المنتجة وسرقة محتوياتها وتهريبها إلى دول الجوار، مما قاد بالنتيجة إلى زيادة الطلب على المستوردات الأجنبية لتلبية الطلب المحلي بعد أن كان يتم إشباع جزء منه من العرض المحلي للسلع والخدمات . وكمثال بسيط للآثار المدمرة للحرب والإرهاب بعد2003 ، انحدرت مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من14% قبل 2003 إلى 1% عام 2015 .

وبمتابعة الخارطة ادناه ، بلغت الهجمات الإرهابية حول العالم أعلى مستوياتها تاريخيا وهي في تصاعد غير مسبوق. وتبين احصائيات "المؤشر العالمي للإرهاب"، أن غالبية الضحايا يتركزون في خمسة دول ذات الأغلبية المسلمة، في مقدمتها العراق. ووجد المؤشر أن الإرهاب يتركز في مناطق معنية، وشكل عدد الضحايا في خمس دول هي العراق ونيجيريا وأفغانستان وباكستان وسورية، نسبة 78 من المئة من إجمالي عدد الضحايا عام 2013. واستشهد في العراق عام 2014 تسعة آلاف و929 شخصا، وكان الأكثر تضررا، إذ شهد أعلى عدد من الهجمات، وسقط فيه أعلى عدد من ضحايا الإرهاب مقارنة مع أي بلد آخر على الإطلاق.

شكل (1)

خارطة توضح حجم الهجمات الإرهابية وكثافتها على مستوى العراق والعالم

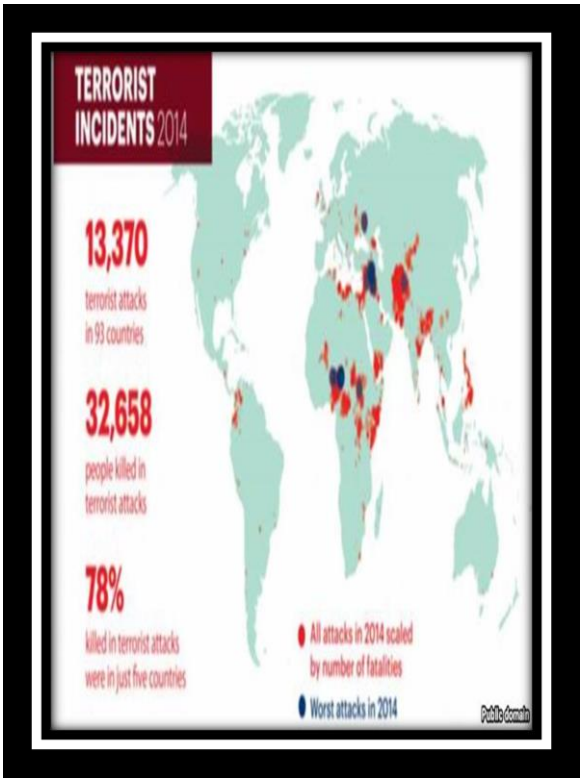

المصدر :معهد الاقتصاد والسلم على الموقع الالكتروني

http://www.alhurra.com/content/terrorism--index-iraq-deaths-world-global-/286674.html#ixzz40DT2MdV1

وطبقـا لإحصـائيات وزارة حقـوق الإنسـان فـي العـراق، فـان أعـداد الضـحايا مـن الشـهداء بلـغ 51675 شـهيداً وأعـداد الضـحايا مـن الجرحـى 147195 للمـدة 2004- 2008 (المعمـوري – النداوي ، 2011: 37) ، ممـا يعنـي ضمنا خروج هذه الأعداد من قوة العمل وفقدان ذويها مصدرا مهمـا للـدخل مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر زيـادة الإنفـاق الحكـومي لمواجهـة تعويضـات هـؤلاء الضحايا وبالتالي فقدان فرصة للنمو والتنمية على أن المدة أعلاه تميزت بارتفاع أعداد الضحايا في العراق بشكل كبير نسبيا وكما في الشكل أدناه .

شكل (2)

إجمالي عدد الضحايا في العراق للمدة 2013-2003

الف ضحية **السنوات**

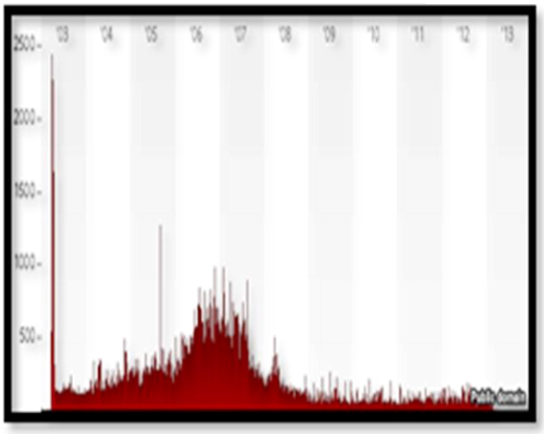

http://www.radiosawa.com/content/ten-year-after-iraq-war-civilians-death-toll/220230.html

وبمتابعة الشكل أعلاه نجد ارتفاع إجمالي عـدد الضـحايا للمـدة 2004- 2008 بسـبب كثـرة العمليـات الإرهابيـة فـي هـذه المـدة مـن جهـة وإرهاصات الحرب الأهلية والنزعة الطائفية التي تعالت أصواتها وحجمها من جهة أخرى .

وفـي العـراق بالـذات، وعلـى الـرغم مـن الزيـادات الكبيـرة فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي ومتوسط دخل الفرد والإنفاق العام ومعدلات نموها كمـا فـي الجـدول (1) عدا العـام 2009 الـذي تميـز بالثبـات النسـبي فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي عـن العام الذي سبقه مع انخفاض وسالبية متوسط دخل الفرد والإنفاق العام متـأثرا بالأزمـة الماليـة 2007-

عنها من تخفيض التوقعات الاستثمارية وسيادة المنـاخ الاسـتثماري التشـاؤمي علـى مسـتوى الاقتصـاد الـدولي ممـا انعكـس بشـكل سـلبي علـى موازنـات واقتصـاديات البلـدان الريعيـة ومنهـا العـراق ، علـى ان الزيـادات فـي النـاتج ومتوسـط دخـل الفـرد لـم تـؤد الـى انخفـاض حـدة الإرهـاب، بـل ازدادت العمليـات الإرهابيـة وأعداد الضحايا ، مما يؤشر ضعف تأثير تلك الزيادات على تخفيض معدلات الإرهاب وبالتالي فهناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا أسهمت في تلك الزيادة .

الجدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد والإنفاق العام ومعدلات نموها للمدة 2003- 2013 مليار دولار

السنه	الناتج المحلي الاجمالي GDP	معدل النمو السنوي %	متوسط دخل الفرد (دولار)	معدل النمو السنوي %	الانفاق العام	معدل النمو السنوي %
2003	18	----	720	----	6.1	----
2004	25.5	41.6	950	31.9	13.4	119.1
2005	34	33.3	1124	18.3	19.2	43.2
2006	42.2	24.1	1568	39.5	19.7	2.6
2007	62.3	47.6	1926	22.8	42.5	115.7
2008	84.6	35.7	2845	47.7	74.0	74.1
2009	85.5	1.0	2087	26.6-	64	13.5-
2010	135.5	58.4	4278	104.9	72.35	13.0
2011	180.6	33.3	5529	29.2	82.6	14.2
2012	212.5	17.6	6305	14.0	100.5	21.6
2013	233.3	9.7	6708	6.4	118.3	17.7

http://www. Iraqeconomists.net

نقلا عن:

I MF, International Momentary Fund, International Financial Statics , Year book, Washing ton, Number pages.

- معدلات النمو السنوي استخرجها الباحث باستخدام الصيغة التالية :

معدل النمو السنوي = $100 * \{(y_t/y_o)^{1/t} - 1\}$

Ytقيم المتغير في سنة المقارنة y0 : قيم المتغير في سنة الاساس، t:المدة الزمنية

تشير التوقعات في السوق النفطية العالمية الى امتلاك العراق احتياطات نفطية تقدر 143 مليار برميل من النفط مما تضعه في المرتبة الثالثة في احتياطات النفط ، ويتوقع خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقاريرهما السنوية لعام 2013 وكذلك خطة التنمية الوطنية 2013-2017 زيادة الصادرات النفطية العراقية من 3.1 مليون برميل / يوم الى 6 مليون برميل/ يوم عام 2017 (وزارة التخطيط، 2014 : 12). ان هذه التوقعات في الاحتياطي والانتاج النفطي أدت إلى زيادات متتالية في الإيرادات النفطية وبالتالي ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل الموازنة العامة ، اذ اعتمد العراق بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام والناتج مما عمق حجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وجعل هشاشة مؤسساته الإنتاجية والخدمية والحكومية واضحة من خلال اعتمادها على مورد وحيد ، فضلا عن طبيعة التغيير بعد عام 2003 وانحسار الطبقة الوسطى في المجتمع (التي تتميز بارتفاع حجم ادخارها واستثماراتها) وبالتالي اصبح مطمعا للجماعات الإرهابية .

من جانب آخر فان زيادة العمليات الإرهابية في العراق أدت إلى توجيه الإنفاق الحكومي إلى إدامة المجهود الحربي وتخفيضه في الجوانب الاستثمارية المهمة لخلق واستدامة النمو ، فقد بلغت تخصيصات الدفاع 22 ترليون دينار عراقي في موازنة 2016 مما يعني ضمنا تخفيض الإنفاق على القطاعات الأخرى وتعميق الاختلالات

الهيكلية في الاقتصاد العراقي .

وبمتابعة الجدول (2) نجد ان زيادة نسبة الشباب من إجمالي السكان شكلت تحديا قويا لسوق

الجدول (2)

تطور معدلات البطالة في العراق للفئة العمرية 15سنة فأكثر موزعة حسب الجنس للسنوات (2003 – 2009)نسبة مئوية % .

السنة / الجنس	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ذكور	30,2	29,4	19,22	16,16	11,7	14,33	27
إناث	16,0	15,0	14,16	22,65	11,7	19,64	83
المجموع	28,1	26,8	17,79	17,50	11,7	15,34	18,0

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة للسنوات (2006 ،2008 ، 2009) صفحات مختلفة.

العمل وتوليد ضغط كبير في رفع نسبة البطالة مما افقد شريحة واسعة من المجتمع العراقي للدخل ، وما ترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية دفعت عدداً من الأفراد الى الانضمام للجماعات الإرهابية، ولاسيما بعد احتلالها عددا من المناطق الغنية بالنفط وتحكمها ببعض المنافذ الحدودية التي أسهمت في إيجاد مصادر جديدة للتمويل ، وبالتالي فان البطالة أصبحت مصدرا مهما لتمويل الإرهاب بالعنصر البشري .

ان معطيات التغيير بعد عام 2003 أدت إلى زيادة متوسط دخل الفرد في العراق كما اتضح في الجدول 1 التي أسهمت في زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة وبالتالي الضغط على الخدمات فيها وخلق ضغوط سكانية ونفسية تمثلت ببروز أحياء الصفيح والتجاوز على الاملاك العامة والخاصة والتهجير، فكانت رافدا للإرهاب .كما أدى ذلك التغيير إلى ظهور طبقات سياسية متنفذة في مؤسسات الدولة مما عمق حالات الفساد الإداري والمالي، اذ احتل العراق المرتبة الثالثة في الفساد من اصل 167 دولة حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية عام 2007 فكان من نتيجة ذلك ازدياد عمليات غسيل الأموال وزيادة تهريب العملة الأجنبية وبالتالي خروج جزء كبير من الناتج خارج دورة الدخل في الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1- يختلف تأثير العوامل الاقتصادية في الإرهاب تبعا لظروف البلدان وموقعها من الخارطة السياسية والاقتصادية العالمية ، على أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية ذات أبعاد اقتصادية .

2- عبّر الإرهاب عن الجزء السلبي من السلوك الإنساني ، كما عبّر النشاط الاقتصادي للإنسان عن جزء آخر من ذلك السلوك ، ومن هنا نشأت جدلية العلاقة بين المتغيرات أعلاه، مما يعني ضمنا توظيف الجزء الآخر في

في تجنب الجزء السلبي من ذلك السلوك .

3- الإرهاب يفكك العلاقة التشابكية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يقوّض النمو وتدمير البنى التحتية للاقتصاد الوطني .

4- إن التناقضات الايديولوجية للعولمة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة إنما تحولت في جزء منها إلى نزاعات وتطرف وبالتالي أسهمت في خلق الإرهاب والكراهية.

5- نشوء منظومات اقتصادية جديدة وتفكك منظومات اخرى قاد الى سلسلة من التغيرات على المستوى العالمي سياسيا وعسكريا وماديا مما مهد الى مقاومة التغيير وبالتالي خلق الإرهاب والتطرف.

6- يشكل النفط مصدرا مهما لخلق النزاعات لسهولة السيطرة على منابعه وبالتالي تمويل الإرهاب ، كما ان البلدان المنتجة للنفط والمواد الأولية تتميز بهشاشة السلطة ومؤسساتها مما يسهل السيطرة عليها من الجماعات الإرهابية .

7- وبقدر تعلق الامر بالعراق فان وجود النفط لم يكن مسوّغا لخلق الإرهاب بقدر ما هو ناتج عن عوامل سياسية وخارجية .فضلا عن العوامل الاقتصادية الناجمة عن الحروب والحصار الذي مر به العراق في العقود الاخيرة .

8- أسهمت الحروب المتعددة في العراق باختلالات هيكلية عميقة خلقت فجوة كبيرة بين نمو السكان ونمو الناتج مما ولّد بطالة عالية كانت رافدا للإرهاب .

ثانيا : التوصيات

1- تنظيم السلوك الانساني لإشباع حاجاته المختلفة وفقا لمنظومة المعايير الاخلاقية القائمة على نبذ العنف والتطرف من خلال شيوع ثقافة الحوار وتقبل الاخر .

2- المساواة والعدالة في توزيع الثروة والدخل والحكم والسلطة .

3- تعديل مسار النظام الاقتصادي العالمي الجديد بما يؤمن المنافسة المتكافئة و التوازن بين الشمال والجنوب بعيدا عن لغة الاحتكار والنمو على حساب الآخرين .

4- اعتماد آليات الحكم الرشيد في إدارة النفط والموارد الاولية ومؤسسات الدولة في العراق .

5- قيام مؤسسة وطنية في العراق ذات مصداقية دولية عالية بتوزيع عوائد النفط والسلع الاولية على افراد المجتمع بصورة عادلة مما يبعد تفكير الجماعات الإرهابية في السيطرة على مصادر تلك السلع من جهة وزيادة الشعور بالولاء والمواطنة وبالتالي تحصين المجتمع من التعاطف مع الإرهابيين .

المصادر

- بول كيندي '' نشوء وسقوط القوى العظمى ، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، 1993 .
- جلال أمين، عولمة القهر الولايات المتحدة الأمريكية والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001 ،الطبعة الأولى، دار الشروق،القاهرة، 2002 .
- جلال أمين ،العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الارغواي 1798-1998،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ،لبنان، 2001 .
- جون زيجلر ، الحرب العالمية الثالثة دائرة ضد شعوب(العالم الثالث) على الموقع الالكتروني :/ www.siyassa .org.eg .
- عبد علي كاظم المعموري – خضير عباس احمد النداوي ،السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي ، بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 4 .
- عباس فرج الله، تجفيف منابع الإرهاب – مهمات وتحديات ،مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، المملكة العربية السعودية ،على الموقع الالكتروني :
- http:// www.madarik. Org. htm
- فرغلي هارون ، الإرهاب العولمي انهيار الإمبراطورية الأمريكية ؟؟ ، دار الوافي للنشر، العدد 2 ، القاهرة ، 2006.
- محمد الهواري ، الإرهاب – المفهوم الأسباب وسبل العلاج ، بحث منشور على موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية . على الموقع الالكتروني :

www .alminbr.al- islam. Com.

- موسى ذياب البداينة ، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي ،الطبعة الأولى ، الرياض ،2010 .
- محمود حمدي زقزوق ، الموسوعة الإسلامية العامة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 2003 .
- وزارة التخطيط ، تقرير التنمية البشرية ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ،2014 .
- Bureau of Economic Analysis ,National income and Products accounts , Feb,2005.
- Bernared.T ,Testing Structural Strain Theories , Journal of Research in Crime and Delinquency,1987.
- Metron .R.K ,On the evolving Synthesis of differential association and Anomie theory,A perspective from the Sociology of Science, Criminology .
- Peter Howells – keith Bain, The Economics of Money Banking and Finance ,Mac. Grew Hill,2008 .

- James F. Pastor , Terrorism and Public Safety Policing ,Implication for the Obama Presidency CRC Press LLC , New York, 2010 .
- John Richard Tack rah, Dictionary of Terrorism Second edition , Rout ledge Taylor & Francs Group , London , 2004.
- Kim Crngin- Peter Chalk ,Using Social and Development to Inhibit a Resurgence Of Terrorism , Rand , Library of Congress,2003.
- J.D Fearson , Primary Exports Civil War , Journal of Conflict , Vol .49,No.4 ,2005 .
- R. I. Rothberg . Failed States ,Collapsed States ,Weak States,, Causes and Indicators,, In when State fail causes and Conquences,R .I. Rot berg (ed) , University Press, 2004 .
- Metron .R.K ,On the evolving Synthesis of differential association and Anomie theory,A perspective from the Sociology of Science, Criminology .
- http//www.gool.com/search?sourceid=navclient&aq=UTF=8&r12=1RNWN military expenditures + arab world.
- http:// 209.239.37 Incidents, Terrorist fatalities ,Terrorist /gtd1/browse. Aspx?what=location injuries .
- www.siyassa.org.eg/asiyassa/ahram/2003/inte1.htm.

The Economic Challenges of Terrorism and the Elimination possibilities : A Special Reference to Iraq

Mahdi Khalil Shadeed [a]

Abstract:

This research examines the economic challenges of terrorism as well as the available solutions for the economic side through introducing economic programs and policies so as to treatment the poverty and set justice for wealth and income among society personals from what they faced especially after 11 September 2001.

The research reached many conclusions to avoid terrorism by using economic variables since both of them are sorts of human behaviors. It is also concluded that the oil-countries are more supplier than nonoil-countries for terrorism. This is attributed to the weakness of institutions in such countries. This point is not applied on Iraq because the factors that led for the terrorism are related the political and external factors in addition to the economic factors.

a- Inst. Dr. Mahdi Khalil Shadeed/ college of Administration and Economics/University of Babylon